..... وفى التعليم فلتتنافس الأحزاب *

كان الحديث يدور بين جماعة من الأصدقاء ، وكما هى العادة ، فقد تطرق الحديث بطريقة غير مباشرة إلى بعض همومنا العامة ، وكان من أهم هذه الهموم أمران ، أمر يتصل بالتعليم ، وهو تلك المفارقة الحادة بين ارتفاع " سقوف " مجموع درجات الثانوية العامة بصور غير مسبوقة طوال تاريخ التعليم فى مصر ، وبين الشكوى العامة المستمرة لأساتذة الجامعات المصرية من التدنى الكبير المتواصل لمستوى طلابها . الأمر الثانى ، سياسى ، دار حول ما إذا كان هناك أمل حقيقى فى أن تؤدى التعددية السياسية المتمثلة فى وجود أحزاب ، فى تداول السلطة .

لاحظت أننا حالما انتهينا من الحديث حول الأمر الأول ، وبدأنا نتحدث فى الأمر الثانى ، حتى نهض أحد الأصدقاء مستأذنا فى الانصراف .. كان صريحا فى تبرير انصرافه ، فلم يختلق سببا غير حقيقى ، و إنما قال بأن ليس له فى السياسة ، و أنه من أتباع الشيخ محمد عبده فى دعائه الشهير : لعن الله ساس يسوس ، سياسة ، وكل مشتقات الفعل وتوابعه!

إن هذا الذى فعله صاحبنا ليس سلوكا خاصا انفرد هو به دون غيرة من الناس ، وإنما هو سلوك عام شائع يفسره حجم العضوية (الضئيل للغاية) من الجماهير ، فى هذا العدد (الكبير نسبيا) من الأحزاب ، فالحديث عندما يتصل بالحكومة والأحزاب ، يكون " سياسة " ينبغى أن يكون الشعار الغالب بين الكثيرين هو " أبعد عن الشر وغنى له " أما إذا كان الحديث متصلا بقضية اجتماعية كبرى مثل التعليم ، ففى ذلك فليتنافس المتنافسون فى الحديث .

ولو أن السائرين على هذا النهج الذى يؤثر السلامة – حسب تصور أصحابه – تأملوا المسألة بعض الشئ لما وجدوا إنفصالا بين الأمرين ، مما يقتضى منا بيانا لحقيقة مؤداها : وأينما تكونوا تدرككم السياسة ولو كنتم فى بروج مشيدة ! وأن المقولة الشهيرة " بألا سياسة فى التعليم " ، وإنما هى خرافة روج لها أتباع المدرسة الشهيرة : " الأمة الجاهلة اسلس قيادة من الأمة المتعلمة " !

إن سوء الفهم يأتى من مفهوم ضيق للصفة للسياسية التى تتسم بها الأحزاب ، فدائما نقول : أحزاب " سياسية " ، ظانين أن السياسية هنا هى الاشتغال بما يتصل " بالحكم " أو " السلطة " . كذلك يأتى سوء الفهم فى الأمر الثانى من مفهوم ضيق للتعليم يحصره فى تلك العملية الفنية " التدريس " وما يتصل بها من تحصيل وامتحانات . وفى اعتقادنا الشخصى –

---

* الأهرام : فى ١٧ / ٨ / ١٩٩٨ .

دون أن نزعم لهذا الاعتقاد عموم الصحة السلامة - فهذا يضيق من مهام كل من " السياسة " و" التعليم " .

إن الذى يتأمل المفهوم العام للسياسة ، يستطيع أن يلمس التضاؤل التدريجى لذلك المفهوم الذى كان يحدد السياسة بأنها هى " علم الدولة " ، وانتشارا تدريجيا لذلك المفهوم الذى يرى أنها علم السلطة المنظمة فى الجماعات الإنسانية كافة ، وبالتالى لا تقتصر السياسة على تناول الأنماط المتنوعة للمؤسسات التى تتصف بأنها سياسية (كالدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات) وإنما تمتد لتشمل الحركة الكلية للنظم الاجتماعية مما يجعل من السياسة " الإدارة العامة للمجتمع " .

لكن مساحة أرض العمل والنشاط سوف تضيق كثيرا إذا التزمنا بالمفهوم الفنى المتخصص للحزب ، كما حدده الكاتبان الأمريكيان " لابالومبارا " و فاير " بأنه تنظيم دائم ، يتم على المستويين القومى والمحلى ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها ، من أجل تنفيذ سياسة محددة " . والمفهوم الأكثر شمولا والأرحب أفقا هو ما يشير إليه أسامة الغزالى حرب من أن الحزب السياسى هو " اتحاد أو تجمع من الأفراد ، ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى ، يعبر - فى جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها ، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولى ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها " .

فإذا كانت السياسة هى الإدارة العامة للمجتمع ، يصبح من مهام الحزب السياسة الاشتغال بالهموم والقضايا العامة الأساسية لهذا المجتمع ، صحيح أن أفضل سبيل لهذا يكون عن طريق السلطة ، لكن ماذا لو لم تسمح الظروف بالوصول إلى السلطة ؟

إن الذى يتأمل الوضع الحزبى فى مصر لابد أن يصيبه الحزن الشديد ، نتيجة هذا الجمود والركود الذى لا تخطئه عين . إن وجود الأحزاب فى مجتمع يكون دلالة على " التعددية " . وإذا كان المفروض أن تؤدى التعددية إلى تداول السلطة ، فإن الحادث عمليا هو غير ذلك ، وبالتالى يشعر " المتحزبون " بأنهم قد حوصروا وأصبحوا هياكل كرتونية لا حول لها ولا قوة .

وإذا كان للحكم فى مصر مبرراته فى استمرار هذا الوضع ، مما قد يتفق البعض معه ، وقد يختلف آخرون - منهم كاتب هذه السطور - إلا أننا نريد أن نؤكد للأحزاب أن العمل من أجل الجماهير ليس الطريق الوحيد أمامه هو الإمساك بالسلطة للحكم . إننا نشارك الأحزاب المصرية شعورها بالمأزق الكبير الذى تعيشه ، لكننا لا نشاركها فى الاستسلام والانحصار فى هذه المساحات الضيق للغاية .

لقد استسلم الجميع – على وجه التقريب – لأن يكون دوره هو دور تجمع محدود يعبر عن آرائه من خلال جريدة ، أو نيل حظوة اختيار عضو بمجلس الشورى ، ويصل النجاح إلى " سدرة المنتهى " بوجود عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة فى مجلس الشعب ، وتلبية الدعوة لبعض المناسبات القومية العامة !! إننا لا نقصد بالدعوة إلى عدم الاستسلام لهذا الانحصار دعوة إلى الثورة والتمرد ، وإنما التأكيد على أن ساحة العمل الوطنى أرحب بكثير من هذا الدور الذى يدور داخل أروقة الأحزاب .

أما بالنسبة إلى التعليم فإنا من نفر من الناس ينظرون إليه على أنه قضية " مجتمعية " بالدرجة الأولى ، وهو الوصف الذى سبق أن أطلقناه فى كتابنا " محنة التعليم فى مصر " الصادر فى عام ١٩٨٤ ، حيث كان هذا الوصف نادر الاستخدام من قبل ، وقصدنا " بالمجتمعية " أنه شأن كل قطاعات المجتمع ، وشأن كل نظمه وتنظيماته ، لأنه هو الذى يمد كافة القطاعات بمن يسيرها ويديرها ، إن خيرا فخير وإن شرا فشرا ، فإذا ما كان الأمر كذلك – وهو بالفعل كذلك – يصبح التعليم قضية سياسية بالدرجة الأولى .

وإنى لأذكر بهذه المسالة أنه قد ثارت أزمة كبيرة ومناقشات متعددة فى عدة صحف ومجلات فى أول عام ١٩٧٠ عقب نشرى مقالا فى " الأهرام " أحتج فيه على حذف جزءا من كتابى فى الفلسفة الذى كان مقررا على الثانوية العامة ، وكان هذا الجزء خاصا بالفلسفة الماركسية ، ومن المقالات التى ما زلت أذكرها مقال لأحمد حمروش فى مجلة روز اليوسف بعنوان رئيسى كبير : " هذه قضية سياسية وليست تعليمية " ، وعيا منه بأن للتعليم بعده السياسى الذى يحكم الكثير من خطواته .

إنه ما من نظام سياسى إلا وله " توجهات " يترسمها فى ممارساته ، وغايات يسعى إلى تحقيقها ، وجملة من المبادئ التى تحكم تصرفاته ، وإذا كان كل هذا مما يمكن أن تعكسه " تشريعات " و " تنظيمات " و " اتفاقات " و " علاقات " إلا أن درجة نجاحها إنما تتوقف على مدى توافر " سلوكيات " تتشرب قيمها ، واحتكام إلى معايير اجتماعية متفق عليها ، واستهداء باتجاهات تعبر عن " السند الوجدانى للسلوكيات القائمة ، وهذه هى المهمة الأساسية للتعليم بالدرجة الأولى .

والتعليم نفسه إن هو إلا " نشاط تنفيذى " يلتزم بخريطة عامة ... هذه الخريطة العامة ، هى نفسها السياسة العامة للأمة ، ومن هنا فلو أن أحدا فى موقع تعليمى قد لوحظ هجوم منه متكرر على دين مغاير لما يؤمن به هو ويعتقد ، ، فسوف يجد استنفارا عاما لمواجهته واستنكارا له ، يستتبعه حزم وحسم ، لأن من القواعد الرئيسية للجماعة المصرية أن كل من ينتمى إليها هو

جزء أساسى من النسيج المجتمعى العام ، بغير تمايز وتفاضل فى الحقوق والواجبات إلا بقدر ما يؤدى إليه عمله وقوله من بث قوة فى عروق الجسم الاجتماعى ، وزيادة فى الالتحام بين خيوطه وأنسجته .

وهكذا فإذا كنا ننادى الأحزاب إلى استثمار طاقاتها وقنواتها فى التعليم ، فلسنا نبعدها بالتالى عن طبيعتها " السياسية " ، خاصة وأن العمل فى هذا المجال تلح الدولة ليل نهار بأنه قضية أمن قومى ، والأمن القومى ليس حكرا على حزب من الأحزاب حتى ولو كان هو الممسك بزمام السلطة ، وفضلا عن ذلك فإن الدولة تلح أيضا على ضرورة المشاركة الشعبية ، وتعلن أنها وحدها لا تستطيع أن تقوم بعبء التعليم كاملا غير منقوص ، وأنه أكبر وأضخم من أن يترك لجهة أو فئة بدون أخرى .

والغريب أن هذا الذى ندعوا له ونؤكد عليه اليوم ونحن نغلق الصفحات الأخيرة من القرن العشرين ، نرى وعيا به فى فكرنا السياسى ، عندما كنا نفتح الصفحات الأولى لهذا القرن العشرين ، فهذا أحمد لطفى السيد ، الرائد السياسى والتعليمى الكبير ، يكتب فى " الجريدة " الناطقة بلسان حزب " الأمة " القديم ، فى عددها الصادر فى ٢٤ سبتمبر من عام ١٩١٢ يرد فيها على من عابوا على نهج " الجريدة " ، فى كثرة تناولها للمسألة التعليمية فى مصر ، اعتمادا على ما كان يقال من أن هذا ليس مهمة الصحيفة السياسية ، إذا يؤكد مفكرنا الكبير " فمن موضوع جريدة تعمل فى السياسة ، أى فى تدبير الأمة ، أن تبحث فى التربية والتعليم ، بل لا نغلو إذا قلنا أن أخص واجبات الجريدة السياسية أن تضع كل يوم على بساط البحث صورة من حال الأمة فى التربية والتعليم ، لتلمس مواطن النقص فيها ولتقيس بها خطاها إلى غرضها المطلوب .

بل وقبل أن ينصرم القرن التاسع عشر ، وبالتحديد عام ١٨٩٨ ، أى منذ مائة عام بالضبط ، أعلن الزعيم الوطنى الكبير ، مصطفى كامل أن جهده السياسى لابد وان يتواكب معه جهد أساسى فى التعليم ، وعندما استجاب لرأية اثنان من الأعيان المصريين هما " أحمد سعيد التومى " و " أحمد الصادق " فأسسا مدرسة بباب الشعرية أسمياها باسم مصطفى كامل ووكلا إليه إدارتها والإشراف عليها ، وقف فى عام ١٩٠٢ فى حفل نهاية السنة الدراسية ليحدد فلسفة العمل بالمدرسة مؤكدا انه " ما دامت مصر تحتاج إلى رجال متحدى الكلمة ، مثقفى الرأى ، عارفين بتاريخها ، معتبرين بعبر حوادثها ، ، ناهضين بها مجدين فى سبيل إسعادها ، فإن أهداف هذه المدرسة لن تنحصر فى تربية موظفين أو إعداد طلاب للشهادات وإنما مهمتها الأولى تخريج رجال خلائقهم محبة الوطن والتمسك بالفضيلة والارتباط بعضهم ببعض والتفانى

فى خدمة هذه البلاد ، ترمى إلى تكوين نفوس عالية تأبى الضيم والذل وتهوى الشرف والمجد ، وترى الحياة بغير عز الأوطان وسعدها حياة شقاء وبلاء " .

فكيف يمكن لنا أن نفرط فى هذا الوعى " السياسى " و " التربوى " الذى توافر فى تراثنا السياسى منذ أول القرن الحالى ؟ أعلم تماما أن فى برنامج كل حزب حالى رأى فى التعليم ، لكن نظرتنا نحن المنشغلين بالتعليم " علما " و " ممارسة " أن معظم ما جاء فى هذه البرامج هو أدخل فى باب الوصف الشائع " كلام إنشا " لا يقدم ولا يؤخر ، من السهل على أى طالب فى كلية التربية أن يكتب مثله .

إن المطلوب من أحزابنا أن تقتحم المسألة التعليمية بقوة واقتدار ، ونحن نسوق فيما يلى خطوطا عريضة لما نطلبه فى هذا الشأن ، معتبرين : " المسالة التعليمية " مجرد " حالة " يمكن القياس عليها بالنسبة لقضايا وهموم الأمة الكبرى ، ولابد أن نسجل هنا أن ما سوف نقترحه ، يحتاج إلى " تسهيلات " قانونية شبيهة بتلك التى تمنح للمستثمرين بدعوى التشجيع على الاستثمار ، ولسنا فى حاجة إلى إعطاء درس للتأكيد على أن كافة الدراسات والبحوث فى مختلف دول العالم قد أصبحت الآن تسلم بان التعليم أخطر وأعظم مجالات الاستثمار .

- فالبيت المصرى يئن منذ سنوات من الأعباء المالية والنفسية التى تتزايد عاما بعد عام فى " الدروس الخصوصية " ، أفلا تدعوا بعض الأحزاب عددا من أعضائها لتنظيم مجموعات تقوية مجانية للفقراء أو بأجر رمزى ؟
- وهل يمكن لحزب من الأحزاب أن يدعو - بالكلمة وبالممارسة والمشاركة - إلى حملة قومية لمحو الأمية ، ذلك العار الذى يعلمه الجميع ، ونقر به ، ونسكت ، ونكثر من الحديث عن تحديات القرن الحادى والعشرين والكومبيوتر والإنترنت ؟؟!!
- وهل يمكن لحزب أو أكثر أن يشكل مجموعات عمل من أعضائه ، تستعين بالخبراء والمتخصصين ، لدراسة العديد من مشكلات التعليم فى مصر ، مقدمة دراسة علمية لها تشمل مظاهر المشكلة ، وأسبابها ، وتصور بالحلول الممكنة لها ، وهنا سنجد ملفات كثيرة خاصة بمشكلات مثل : مجانية التعليم - التعليم المفتوح - مدارس اللغات - الكتاب المدرسى - الكتاب الجامعى - إعداد المعلم - المبانى المدرسية - - التعليم الأزهرى - التعليم الفنى ... الخ ، وتقدم هذه الدراسة إلى الوزارة المختصة ، وتنشر ويذاع أمرها بين الناس ، ويطلب التعليق عليها وإبداء الرأى ، وتشكل كل دراسة لكل مشكلة سلسلة مطبوعات بعنوان : رأى حزب ..... فى ..... ؟

- وهل يمكن لحزب أن يدعو إلى عقد ندوة علنية (وأكثر بطبيعة الحال) يحضرهـــا كبـــار مسئولى التعليم لمناقشتهم أمام الجماهير فى بعض قضايا ومشكلات التعليم وينشر محضـــر الندوة بالكامل فى جريدة الحزب ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يحرص على إقامة ندوات تكريم لأوائل الطـــلاب فـــى الشـــهادات العامة والجامعات والمبرزين من رجال التعليم فى مؤسساتها المختلفة رفعة لروحهم المعنوية وتعزيزا للعمل الجاد والمتميز ؟
- وهل يمكن أن يحرص هذا الحزب أو ذاك على إصدار " دورية " ثقافية ، يكون من سياستها إفساح المجال لدراسات جادة متعمقة لقضايا التعليم ومشكلاته ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يقوم بحملة لبناء مزيد من المدارس والكليات والمعاهد ، وتزويد ما هو قائم بما يمكن من تجهيزات تعينه على القيام بدوره ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يقود حملة لتدعيم المكتبة الجامعية وغيرهم لتوفير أكبر عدد ممكـن من نسخ الكتب المقررة على الطلاب الفقراء ؟

إنها مجرد " عينة " من المجالات التى يمكن أن تسهم فيها الأحـــزاب فـــى المســـألة التعليمية ، وليصدقونى ، أنهم إن حاولوا هذا ومارسوه بالفعل ، فسوف تتقاطر جماهير كثـــيرة يطلبون الانضمام إليهم ، لأنهم سيلمسون بالفعل والممارسة ، لا بالكلام والدردشة أنهم جـــادون على طريق العمل القومى ، والذى بدونه ، سيظل العمل الحزبى عرضة لقول قائل : " نســـمع جعجعة ولا نرى طحنا " .